كلمة ونص

ميشيل خياط

تثبيت الحد الأدنى لأسعار المنتجات الزراعية

لعل السعر العادل للمنتجات الزراعية الأساسية، أحدث تغييراً جذرياً في حياة الفلاحين السوريين- قبل الحرب الجائرة على سورية».

كان الريف السوري رمزاً لشظف العيش والبؤس والشقاء، وفي أول لقاءاتي الميدانية مع فلاحين من عدة قرى سورية، كان القاسم المشترك بينهم ـ رغم تباعد المسافات، قولهم مطلع سبعينيات القرن الماضي ـ نعيش على الخبز والشاي- وأي خبز وأي شاي...!!

شربت في- الهول – شاياً مراً، وظل مراً رغم ملعقة إضافية من السكر- تكريماً للضيف- (والسر أن الماء هناك كان مراً كالعلقم)، وأكلت في الخاتونية البحرة- خبزاً كجزء من الصخر..!

وكانت أوجاع فلاحي ريف درعا المنتج للقمح تؤلمني في قرى هجرها أغلب سكانها، ومن بقي فيها كان يردد: كانت أراضينا تملأ إهراءات روما بالقمح..!

وكان كيلو غرام القمح في مطلع السبعينيات بخمسة قروش...!! مبلغ زهيد جداً آنذاك، لعب دوراً مؤسسياً في فقر الفلاحين وهجرتهم.

حدثت تغييرات مهمة تنموية، أثارت ريفنا وجعلته أجمل وأبهى، لكنها زجته مرة ثانية في الإنتاج الوطني، عندما تم الإقبال على خطوات جريئة مطلع التسعينيات، جسدها رفع أسعار الحد الأدنى للقمح، لتصبح ضعف السعر العالمي...!

فكانت مأثرة الارتقاء بالإنتاج من ٦٥٠ ألف طن في السنة، إلى ٣ ملايين طن وأكثر، ما جعلنا آنذاك دولة مصدرة للقمح.

تكررت الواقعة مع القطن، فغدا إنتاجنا مليوناً وخمسين ألف طن في العام ٢٠٠٠، (بالمقارنة مع ٢٥٠ ألف طن في السبعينيات)، وتوافرت كميات هائلة من نواتج عصر بذور القطن، حتى غدت جبلا أمام معمل زيوت حلب الحكومي، فطلب حلاً لها، قدمه إليه الدكتور زياد الصواف الدوجي عبر أطروحة دكتوراه، نجح في سياقها بتحويل تلك النواتج، إلى ألواح خشبية صلبة وجميلة (&C)، تستخدم في صنع الأثاث الخشبي. (أجمل وأمتن من ألواح الخشب المعاكس). وكانت أطروحة مثالية اخترعت حلا جديداً عملياً يوفر على سورية عشرات ملايين الدولارات لاستيراد تلك الألواح)

لعب السعر العادل (تكاليف الإنتاج – زائد – هامش ربح ١٠ بالمئة) دوراً مذهلاً ولمليها في الدأب والمثابرة والسهر للوصول إلى إنتاج وفير.

واغتنى الريف السوري آنذاك بأهله، ما أعطى جدوى كبيرة لكل البنى التحتية الإنتاجية والخدمية.

ولئن استعرينا على هذا النهج الحميد لجهة(القمح ٢٠٠٠ ل.س للكيلوغرام والقطن ٤٠٠٠ ل.س الكيلوغرام)، ما يعد بعودة سريعة إلى ازدهار الريف المحرر بعد الحرب، فإن المطلوب الآن وضمن السعي إلى إعادة البناء، والعودة بسورية إلى الوفرة، أن نتجه بجرأة نحو تثبيت حد أدنى لكثير من المنتجات الزراعية المهمة أيضاً والرائج إنتاجها في كثير من قرانا، مثل الحمضيات والزيتون والبندورة والبطاطا، والعنب- على الأقل- وهي منتجات، إذا فاض إنتاجها، صعب الاحتفاظ بها لفترة طويلة (باستثناء الزيت)، ما يجعل المنتج فريسة الابتزاز والاضطرار إلى البيع بسعر السوق وقانونه الجائر (قانون العرض والطلب)، فكلما كثر العرض انخفضت الأسعار، وضاع تعب عام كامل، بتثبيت حد أدنى لا يجوز أن يباع أي كيلو غرام إلا بموجبه.

سيتبدى هنا الدور النبيل للمؤسسة الحكومية، التي تتدخل لتتسوق بسعر الحد الأدنى الحامي للفلاح (تكاليف الإنتاج زائد هامش ربح بالمئة)، مستفيدة من المصانع الحكومية ووحدات الخزن والتبريد التي آن الأوان لإعادة تأهيلها كلها، وصالات البيع الحكومية الجديدة بالتطوير كماً ونوعاً.

وسيكون الربح وطنياً بامتياز.

يثبت أبناء الريف في قراهم، فيعبدوها جنة الله على الأرض، مثلما كان حالها قبل الحرب.

لم تردنا أي شكوى تتعلق بالتحضيرات للعملية الانتخابية

مراد لـ«الوطن»: اليوم هو الأخير الذي يجوز فيه للمرشح سحب طلب ترشيحه

محمد منار حميجو

أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن اليوم هو الأخير الذي يجوز للمرشح سحب طلب ترشيحه، موضحاً أنه لو أراد بعد هذا التاريخ عدم الاستمرار في الترشيح فإن اسمه يبقى وارداً في قوائم المرشحين في الدائرة الانتخابية التي ترشح عنها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف مراد: إنه لكون الموعد المحدد لإجراء الانتخاب هو في يوم ١٨ الشهر الحالي فهذا يعني أن يوم ١١ أيلول هو اليوم الأخير وفق ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون الانتخابات العامة وذلك بأنه يجوز للمرشح لعضوية مجالس الإدارة المحلية سحب ترشيحه بعد قبول طلبه أمام اللجنة القضائية الفرعية خلال مدة لا تقل عن سبعة أيام سابقة ليوم الانتخاب.

ولفت مراد إلى أن اللجان القضائية الفرعية تبت بطلبات الانسحاب فور تقديمها إليها وتعلم المحافظة بذلك لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وأكد مراد أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات تعمل على حسن تطبيق أحكام قانون الانتخابات العامة واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لضمان حرية ممارسة انتخاب أعضاء مجالس الإدارة المحلية وسلامتها ونزاهتها وشفافيتها ومراقبتها.

وفيما يتعلق بتحديد المراكز الانتخابية في المحافظة أشار مراد إلى أن اللجان القضائية الفرعية في المحافظات تعمل بالتنسيق مع المحافظين على تحديد المراكز الانتخابية وأنه من الواجب حسب قانون الانتخابات العامة أن تنهي اللجان أعمالها اليوم الأحد وتعلن عن المراكز الانتخابية لكي يطلع عليها الناخبون والمرشحون ووكلاؤهم لافتاً إلى أن أغلب اللجان القضائية الفرعية في المحافظات أنهت أعمالها في تحديد عدد المراكز الانتخابية.

وفيما يتعلق بتأمين المستلزمات الانتخابية أكد مراد أن كل اللوازم المطلوبة مؤمنة، مشيراً إلى أن جميع الجهات المعنية قدمت كل ما يلزم لنجاح العملية الانتخابية في اليوم المحدد لإجرائها.

لا يوجد ما يمنع من إعلان المرشح برنامجه الانتخابي على صفحات التواصل الاجتماعي

وبخصوص الدعاية الانتخابية وكثرة نشاطها على صفحات التواصل الاجتماعي وخصوصاً في «فيسبوك» بين مراد أنه لا يوجد ما يمنع المرشح من إعلان برنامجه الانتخابي على صفحات التواصل الاجتماعي على أن يتقيد بضوابط الدعاية الانتخابية التي نص عليها قانون الانتخابات العامة، موضحاً أنه للمرشح بعد قبول ترشيحه بشكل نهائي أن يذيع نشرات وإعلان ترشيحه وبيان خطته وأهدافه وكل ما يتعلق ببرنامج أعماله.

ولفت مراد إلى أنه لم ترد إلى اللجنة القضائية العليا أو عن طريق اللجان القضائية الفرعية أي شكوى تتعلق بالتحضيرات للعملية الانتخابية، لافتاً إلى أنه كان هناك اعتراضات حول الترشيح لبعض المرشحين وتم البت فيها وفق أحكام القانون.

وستجرى انتخابات الإدارة المحلية في يوم الثامن عشر من الشهر الحالي حيث يتنافس ٩٤٩٨ مرشحاً على ١٩٠٨٦ مقعداً، كما يؤدي أعضاء لجان مراكز الانتخاب قبل مباشرتهم العمل اليمين القانونية أمام رئيس اللجنة القضائية الفرعية في دائرته الانتخابية.

انتخابات بلا إعلانات

مرشحو طرطوس لانتخابات المجالس المحلية لم يبدؤوا الدعاية الانتخابية والسبب؟

طرطوس ـ هيثم يحيى محمد

تتسارع وتيرة التحضيرات في محافظة طرطوس لإجراء انتخابات المجالس المحلية يوم الأحد القادم في ٧٦٢ مركزاً انتخابياً على امتداد ساحة المحافظة ولجميع المجالس (محافظة – مدن- بلدان- بلديات) تحت إشراف قضائي وبما يتوافق مع قانون الانتخابات العامة وتعليمات وزارة الإدارة المحلية.

وضمن هذا الإطار أصدر محافظ طرطوس نهاية الأسبوع الماضي قراراً تم بموجبه تحديد مواعيد أداء اللجان الانتخابية في المراكز المشكلة منذ عدة أيام اليمين القانونية أمام اللجنة القضائية، وتتضمن القرار تحديد اليوم الأحد موعداً لأداء اليمين في قطاعات مناطق صافيتا والدريكيش والشيخ بدر وتحديد يوم غد الاثنين موعداً لأداء اليمين القانونية من اللجان الانتخابية في منطقتي القدموس وبانياس ويوم بعد غد الثلاثاء موعداً لأداء اليمين من اللجان المكلفة بقطاعي مدينة طرطوس ومنطقة طرطوس.. ومن المقرر أن يحضر جلسات أداء القسم مديرو المناطق ورؤساء أقسام الشرطة في مدينة طرطوس.

من جهة ثانية ذكر حيدر مرهج أمين عام المحافظة أنه بناء على قرار المحافظ تم البدء أمس السبت بتوزيع نماذج ومستلزمات العملية الانتخابية لمراكز مدينة طرطوس حيث سلمت لرؤساء أقسام الشرطة (غربي- شرقي- جنوبي) ومن المقرر توزيع كل المستلزمات اليوم لمراكز منطقة طرطوس وغداً لمراكز منطقة صافيتا وبعد الغد لمراكز مناطق الدريكيش والشيخ بدر والقدموس والأربعاء لمراكز منطقة بانياس حيث سيتم تسليم تلك النماذج والمستلزمات لمديري المناطق أصولاً.

من جهة ثانية يشار إلى أن مدينة طرطوس وبقية مناطق المحافظة ما زالت حتى يوم أمس تفتقر إلى أي مظهر من مظاهر الانتخابات حيث لم يبدأ أي مرشح مستقل أو غير مستقل بالدعاية الانتخابية- باستثناء مرشح واحد وضع عدة صور له على لوحات طرقية في مدينة طرطوس- فلا صور في الشوارع والأحياء ولا لافتات ولا برامج انتخابية ولا لقاءات مع المواطنين ولا زيارات للأحياء والقرى إلا ضمن إطار ضيق حتى الآن رغم ما يتم تداوله من كلام عن معركة انتخابية قادمة ستشهدها مدينة طرطوس بين المرشحين المستقلين على مجلسها المحلي حيث من المتوقع إبقاء ٧ مقاعد للمستقلين ضمن قائمة الوحدة الوطنية يتنافس عليهم أكثر من عشرين مرشحاً.

ولدى سؤال بعض المرشحين المستقلين عن سبب عدم الانطلاق بالجولات الانتخابية وبنشر صورهم أكدوا أن السبب هو عدم صدور قوائم الوحدة الوطنية في طرطوس

وأشاروا إلى أن صدور القائمة سيكشف عدد مقاعد المستقلين المتروكة في كل قائمة تخص هذا المجلس أو ذاك كما يكشف بعض الأسماء التي تكون في القوائم والتي يمكنهم التحالف معها.

وقال بعضهم الآخر إنهم يعتمدون في الدعاية الانتخابية على صفحاتهم الشخصية وعلى الاتصالات التي يجرونها مع أقاربهم وأصدقائهم إضافة لزيارة بعض الفعاليات الاجتماعية في الأحياء والقرى.

أما بالنسبة للمرشحين من أحزاب الجبهة الوطنية فيتعذر عليهم المباشرة بأي دعايات قبل صدور القوائم حيث سيستمر في الترشح من يرد اسمه في القوائم والبقية سيعلنون انسحابهم من الترشيح، وهنا نشير إلى أن قانون الانتخابات ينص على أن يوجب الانسحاب قبل أسبوع من موعد الانتخابات ومن ثم ستحصل مشكلة قانونية إذا تأخر صدور القوائم أكثر من ذلك.

أثارت الرأي العام ورواد التواصل الاجتماعي

مطالب بإجراءات محاسبة أشد في «قضية» انهيار بناء الفردوس بحلب

حلب- خالد زنكلو

أثارت «قضية» إزهاق أرواح ١٣ شخصاً، معظمهم من الأطفال والنساء، جراء انهيار بناء مخالف في حي الفردوس القديمة بالحادث، الذي تكرر مراراً خلال السنوات الماضية.

ورأى ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي أنه وإن كان من الصعب وضع حلول جذرية لهذا الملف بسبب وجود آلاف الأبنية المهددة بالسقوط في الأحياء الشرقية من المدينة بفعل الأعمال الإرهابية، إلا أنه لو جرى محاسبة المسؤولين الفاسدين أو المتهاونين في المديريات الخدمية المعنية عن الانهيارات السابقة للأبنية والتي أودت بحياة أبرياء، لما وصلت تجاوزات تجار الأبنية المخالفة إلى هذه الدرجة المزرية والمفرغة.

محافظ حلب حسين دياب أصدر الخميس، وفي اليوم نفسه الذي انهار فيه البناء، القرار رقم ٩٢٩١، والقاضي بتشكيل لجنة، مؤلفة من عدد من الفنيين من الأمانة العامة لمحافظة حلب ومجلس المدينة ونقابة المهندسين والخدمات الفنية، مهمتها الكشف على البناء المنهار، على أن تقدم تقريرها اللازم مع المقترحات المناسبة خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة. وأوكل للجنة بيان أسباب انهيار البناء المؤلف من ٥ طوابق وتحديد عمره، وجميع الملابسات المتعلقة به من وثائق وملف تفتيشي.

وبالفعل، أصدرت اللجنة تقريرها الجمعة وقبل الموعد المحدد، والذي قضى بتوقيف تاجري البناء «م. عبود» تولد ١٩٧٧ و«ع – عبود» تولد ١٩٧٩، على حين استمرت التحقيقات بعد إحالة تقرير اللجنة إلى فرع الأمن الجنائي «لاستكمال التحقيقات اللازمة وفق الأصول واتخاذ الإجراء القانوني المناسب بحق العاملين المقصرين في أداء واجبهم في الرقابة أو قمع المخالفة، طوابق بمنطقة مخالفات جماعية في حي الصالحين المجاور للفردوس، وبعد إعلام قسم الشرطة المختص أول من أمس، وجه محافظ حلب باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة حرصاً على سلامة السكان، حيث قررت لجنة السلامة العامة بعد معاينة الوضع الإنشائي إخلاء المبنى والمباني المجاورة وقطع المحاور المؤدية إلى الموقع. وأبلغ السكان الذين تم إخلاؤهم بتأمين السكن المؤقت، لحين استكمال الإجراءات ودراسة، وهو يقع ضمن منطقة مخالفات جماعية، كما أن العناصر الحامية للبناء مكونة من البلوك المفرغ، وهو مخالف لاشتراطات الكود العربي السوري للبناء».

وبيّن المصدر أن اللجنة أكدت في تقريرها أن الصور الجوية للبناء «توضح أنه جرى تشييده في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وأن البناء مبني من دون ترخيص وإشراف القانونية والفنية».

وتساءل هؤلاء: لماذا غض المسؤولون متابعون لتداعيات القضية أوضحوا لـ«الوطن» أن سرعة استجابة السلطات المعنية بإخلاء بناء الصالحين بعد يوم من انهيار بناء الفردوس، وإن كانت ردة فعل عن سابقتها، إلا أنها يجب أن تستمر مستقبلاً بالتعاون مع المجتمع المحلي ولجان الأحياء المسؤولة عن مراقبة التعديات العمرانية الجديدة، إلا أن دورها شبه مغيب في هذا المجال، تماماً مثل القطاعات الخدمية صاحبة الشأن، والتي يجب محاسبتها عن تقصيرها وتهاونها في إزهاق أرواح الأبرياء.

وتساءل هؤلاء: لماذا غض المسؤولون الطرف عن إنشاء المبنى المشاد حديثاً، ومن المستفيد من العملية التي غدت ظاهرة في جميع الأحياء العشوائية شرقي المدينة؟!

ووصل الأمر ببعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي إلى مطالبة المرشحين لانتخابات الإدارة المحلية في الدورة القادمة ممن مارسوا مسؤوليات في الدورة الحالية، بتقديم استقالتهم فوراً وسحب ترشيحهم للدورة المقبلة «كي ترتاح ارواح شهداء حي الفردوس في قبورهم»، بحسب قول أحدهم في منشور له على «فيسبوك».

وبين آخر: «أيا تكن التبريرات فإن مجلس مدينة حلب هو المسؤول الأول، صحيح أن المتعهد وتاجر البناء مجرمين ويجب محاسبتهما، لكن من الذي غطى جريمتهما وتغاضى عنها وسمح بها؟»

وفي ذلك قال أحد الصحفيين في حسابه على «الفيسبوك»: «أحضروا تاجر البناء وأسألوه كيف استطاع أن يبني خمسة طوابق من دون أن يعترضه أحد، رغم أن هناك من يجوب الشوارع ليل نهار ليصادر بسطة تشغل رصيفاً في حي شعبي ويبقى صاحبها في حالة تأهب مستمر ليهرب ببسطته قبل أن تصادر»!

وأشار زميل له إلى أن انهيار المبنى ضمن الحيز الجغرافي للدائرة الانتخابية الرابعة في مدينة حلب «ما هو رأي أعضاء مجلسي المحافظة والمدينة المنتخبين عن هذه الدائرة، ما هو رأي مجلس المدينة والقطاع الخدمي، ١٢ عضواً في مجلس مدينة حلب ضمن الدائرة الرابعة التي يتبع لها حي الفردوس، مديرية خدمات باب النيرب وشعبة المراقبة فيها منذ نهاية عام ٢٠١٦ وحتى الآن، أين أنتم من هذا الواقع».

وقعت الكارثة، الطرف عن إنشاء المبنى